تنفيذاً لتوجيهات محمد بن راشد

حكومة الإمارات تصمم مستقبل التعليم ورأس المال البشري للخمسين عاماً المقبلة

› حسين الحمادي: التعليم والاستثمار برأس المال البشري أولوية وطنية

› جميلة المهيري: خطة الخمسين أداة رئيسة لتعزيز المسيرة التنموية

› ناصر الهاملي: تعزيز الجهود الوطنية لصوغ استراتيجية الاستعداد للخمسين

› سارة الأميري: توفير أفضل نظم التعليم والبحث العلمي وتطوير الأداء

دبي-البيان

عقدت حكومة دولة الإمارات الاجتماعات التشاورية لتصميم مستقبل التعليم ورأس المال البشري للخمسين عاماً المقبلة، تنفيذاً لتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «رعاه الله»، ضمن جهود لجنة الاستعداد للخمسين برئاسة سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة، لتعزيز التكامل بين الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية وتكثيف الجهود في وضع محاور خطة مئوية الإمارات.

وهدفت الاجتماعات التشاورية لمسار التعليم ورأس المال البشري التي تم تنظيمها على مدى 5 أيام، بحضور أكثر من 600 مسؤول حكومي على المستويين الاتحادي والمحلي، لدعم جهود النهوض بقطاع التعليم وتعزيز الاستثمار بالمهارات والمواهب الوطنية لدفع عجلة التنمية في كافة القطاعات، من خلال دراسة وتحليل المعطيات الحالية لهذا القطاع المحوري واستشراف المتغيرات العالمية المستقبلية، وتصميم الحلول وتطوير الخطط الاستباقية لمواجهة تحدياتها والبناء على فرصها المستقبلية، وجاء تنظيمها ضمن جهود حكومة الإمارات لتطوير المسارات الرئيسة لخطة الاستعداد للخمسين.

وحضر الاجتماعات معالي حسين بن إبراهيم الحمادي وزير التربية والتعليم، ومعالي جميلة بنت سالم المهيري وزيرة الدولة لشؤون التعليم العام، ومعالي ناصر بن ثاني الهاملي وزير الموارد البشرية والتوطين، ومعالي سارة بنت يوسف الأميري وزيرة الدولة للتكنولوجيا المتقدمة.

وزراء وأمناء المجالس التنفيذية و600 مسؤول حكومي يبحثون سبل النهوض بالتعليم

تصميم منظومة تعليم تركز على ترسيخ ثقافة التعلم مدى الحياة

مبادرات وبرامج وطنية تعزز الاهتمام بالطفولة المبكرة

وضع سيناريوهات تعليمية تتناسب مع التوجهات المستقبلية للدولة

قيادات

كما حضر الاجتماعات معالي عبدالله البسطي أمين عام المجلس التنفيذي لإمارة دبي، وسارة عوض مسلم رئيس دائرة التعليم والمعرفة في أبوظبي، وعلي راشد قناص الكتبي رئيس دائرة الإسناد الحكومي في أبوظبي، ومحمد الهاملي الأمين العام للمجلس التنفيذي في أبوظبي، وأسماء بن طليعة أمين عام المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة، والدكتور سعيد المطروشي الأمين العام للمجلس التنفيذي لإمارة عجمان، وحميد راشد الشامسي الأمين العام المجلس التنفيذي لإمارة أم القيوين، والدكتور محمد عبداللطيف خليفة الأمين العام للمجلس التنفيذي برأس الخيمة، ومحمد سعيد الضنحاني مدير الديوان الأميري بالفجيرة، وعبدالله بن زايد الفلاسي مدير عام دائرة الموارد البشرية لحكومة دبي، وأحمد جلفار مدير عام هيئة تنمية المجتمع في دبي، والدكتور عبدالله الكرم رئيس مجلس المديرين مدير عام هيئة المعرفة والتنمية البشرية في دبي، والدكتور طارق بن خادم رئيس دائرة الموارد البشرية في الشارقة، والدكتورة محدثة يحيى الهاشمي رئيس هيئة التعليم الخاص في الشارقة، والمستشار راشد عبيد سيف الحفيتي رئيس مجلس رعاية التعليم والشؤون الأكاديمية في الفجيرة.

واستعرض معالي حسين بن إبراهيم الحمادي، خطة مسار التعليم ورأس المال البشري، استعداداً للخمسين عاماً المقبلة، وذلك ضمن طابع استشرافي للمستقبل، مضيفاً إن هذا الملف الحيوي يشكل أولوية وطنية لقيادة دولة الإمارات، وإمعاناً في متطلبات النهضة المعرفية والتنمية المستدامة التي تتطلع إليها الدولة، عقدت وزارة التربية والتعليم عدة اجتماعات تشاورية مع الجهات والمؤسسات التربوية في الفترة الماضية، لتحديد المتطلبات المستقبلية، والخروج بصيغة تربوية موحدة تتكامل فيها الرؤى والجهود. وأوضح أنه تم وضع سيناريوهات تعليمية تتناسب مع التوجهات المستقبلية للدولة، آخذين في الاعتبار التحديات الراهنة، والفرص والمخاطر المستقبلية، وبناء على المحركات والموجهات المستقبلية، تم وضع تصور للوضع الراهن وأهداف استراتيجية لتحقيق مخرجات نوعية، عبر تطبيق معايير الجودة ضمن نظامنا التعليمي، وقال إن الهدف من هذه الخطوة، هو تحقيق مفهوم التعلم مدى الحياة، ومأسسة رؤية تربوية مستدامة، ترتكز على الإعداد المسبق وتهيئة الظروف للتعلم ما قبل الولادة، لافتاً إلى أن الخطة توظف كل الممكنات المتاحة، وتستشرف المستقبل.

وذكر الحمادي أن الطفولة المبكرة والتعليم العام والمهني والتقني والتعليم العالي والبحث العلمي والمؤهلات الوطنية، ركائز أساسية في تحقيق نقلة نوعية في التعليم، حيث تم إدراجها ضمن التطلعات المستقبلية لعام 2071، تحقيقاً لمفهوم التعلم مدى الحياة.

وأشار إلى أن فئات أصحاب الهمم، والموهوبين والمحاور الرئيسة في تعزيز جودة الحياة والتكنولوجيا التعليمية المتقدمة والابتكار النوعي وريادة الأعمال في التعليم وإنتاجية قطاع التعليم، ترتبط بجميع مكونات المنظومة التعليمية، موضحاً أن الخطة اشتملت على مجالات رئيسة وركائز، بجانب الممكنات، وأطر عامة، لمعرفة الوضع وقياس مخرجاته ووضع تطلعات مستقبلية.

تطوير

من جهتها، أكدت معالي جميلة بنت سالم المهيري وزيرة دولة للتعليم العام، أن تطوير خطة الخمسين عاماً المقبلة لدولة الإمارات، بتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، تمثل أداة رئيسة لتعزيز المسيرة التنموية الشاملة، تنفيذاً لأجندة عام الاستعداد للخمسين، في مختلف قطاعات الدولة تحقيقاً لنهضة تنموية يتشارك في بلورتها مختلف شرائح وأفراد المجتمع. وقالت المهيري إن وزارة التربية والتعليم بالشراكة مع الجهات الحكومية والمؤسسات التعليمية تعمل للمستقبل وتعد العدة لتكريس رؤية تعليمية فارقة، تحقق أهداف وأجندة الدولة، وتساهم في تعزيز الإبداع والابتكار وتطبيق أفضل الممارسات التعليمية في هذا القطاع الحيوي، ولذا انبثقت من هذه التوجهات الحكومية خطة الاستعداد للخمسين الخاصة بمرئيات مسار التعليم ورأس المال البشري، والتي تحاكي مجمل التحديات والطموحات المستقبلية، وما نتطلع إليه من ريادة في التعلم.

وأوضحت أن هذه الخطة التربوية تتسم بالشمولية وتكامل أجندتها وتلبي التوقعات والطموحات وتسعى للتغلب على التحديات، إذ تضع سيناريوهات مستقبلية لماهية التعليم واستدامته، وركائزه وخطط التطوير اللازمة، استناداً إلى رؤية تستشرف المستقبل، مشيرة إلى أنها توثق لأفضل منهجية لتحقيق رؤية الدولة بالارتقاء بمؤشرات التعليم من خلال ملامستها للواقع التعليمي وحاجاته المستقبلية.

محاور

أشارت معالي سارة بنت يوسف الأميري إلى أن البحث والتطوير من أهم المحاور الرئيسة التي ستساهم في تحقيق رؤية الإمارات 2071، حيث إن تمكين العلماء والأكاديميين والموهوبين من المشاركة بفاعلية في البحث والتطوير والاستثمار بقدراتهم، سيساهم في ترجمة توجهات القيادة في ترسيخ مكانة الإمارات كوجهة عالمية للتطور الصناعي وإنتاج العلم والمعرفة، منوهة بأن الابتكار وتوفير أفضل نظم التعليم والبحث العلمي والتطوير المستمر للأداء تعد الركائز الرئيسة للوصول إلى المستقبل وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

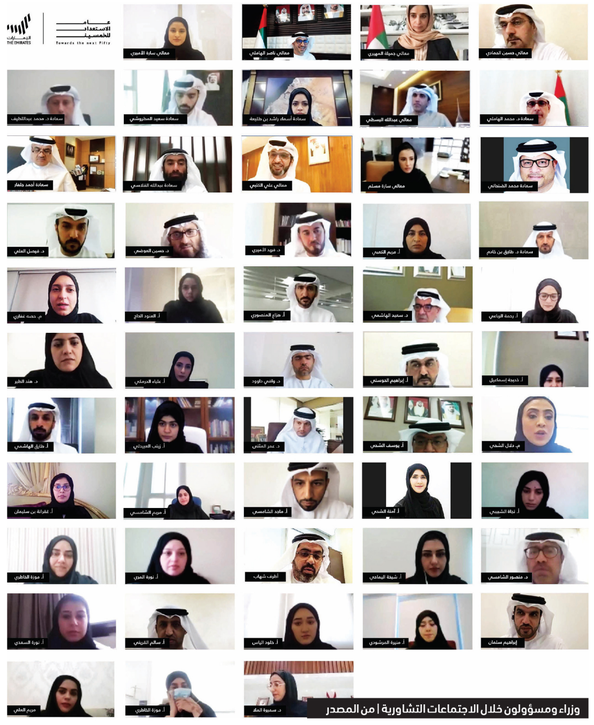

وزراء ومسؤولون خلال الاجتماعات التشاورية | من المصدر

في السياق ذاته، أكد معالي ناصر بن ثاني الهاملي، أهمية تعزيز الجهود الوطنية لصوغ الاستراتيجية الوطنية للاستعداد للأعوام الخمسين المقبلة، وفقاً لرؤى وتطلعات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «رعاه الله»، وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة.

وأوضح أن الوزارة قامت بتحليل 4 محاور رئيسة شملت المهارات والجهوزية للمستقبل ومشاركة المواطنين في سوق العمل وريادة الأعمال والعمل الحر والقطاعات الاقتصادية المستدامة، فضلاً عن دراسة التوجهات والمتغيرات العالمية من حيث أتمتة الوظائف والثورة الصناعية الرابعة وتداعيات جائحة «كوفيد 19»، بما يضمن تعزيز قدرات ومشاركة الموارد البشرية الوطنية في سوق عمل مستدام ذي إنتاجية عالية. وقال الهاملي إنه بناء على ذلك تم تحديد 4 مسارات سيتم التركيز عليها في الخمسين عاماً المقبلة، والثاني يتمحور حول تحقيق مشاركة فاعلة لقوة العمل الوطنية في سوق العمل، والثالث يتمثل في استدامة قيادة المواطنين سوق العمل، فيما يركز الرابع على تطوير الأنظمة الإحصائية والتحليلية المركزية ذات الجودة العالية لبيانات سوق العمل.

مكانة

وأكدت معالي سارة بنت يوسف الأميري، أن دولة الإمارات تمكنت بفضل توجيهات القيادة الرشيدة من تعزيز مكانتها الريادية العالمية في الكثير من القطاعات، من خلال استشراف المستقبل والاعتماد على الابتكار إحدى الركائز الرئيسة لتحقيق التميز في الأداء. وأوضحت معاليها أن خطة الاستعداد للخمسين، تؤسس لبرنامج عمل وطني تتشارك فيه جميع القطاعات وعلى جميع المستويات المحلية والاتحادية وبالشراكة مع القطاع الخاص لوضع الخطط والمشاريع المستقبلية، وتبني المبادرات التي تساهم في تعزيز تنافسية دولة الإمارات، وتحقيق رؤيتها في صدارة دول العالم.

وأكدت سارة عوض مسلم رئيس دائرة التعليم والمعرفة في أبوظبي، أن التعليم يأتي على قائمة أولويات القيادة الرشيدة،ونعمل بتفانٍ لتطوير منهجيات التعليم المبتكرة التي ستمكننا من بناء جيل جديد قادر على تلبية رؤية قيادتنا الرشيدة في استدامة تنافسية أبوظبي عالمياً، وقد وضعنا خططاً تهدف إلى تمكين الأجيال وتزويدهم المهارات والكفاءات ليكونوا قادة وصانعي مستقبل أكثر استدامةً وازدهاراً، بدءاً من مرحلة الطفولة المبكرة وصولاً إلى مرحلة التعليم العالي.

لحظة فارقة

وقال علي راشد قناص الكتبي رئيس دائرة الإسناد الحكومي في أبوظبي إن الاستعداد للخمسين عاما المقبلة لدولة الإمارات يمثل لحظة فارقة في تاريخ الدولة، وهي استمرار لنهج الآباء المؤسسين القائم على التخطيط الدائم ورسم ملامح المستقبل، كما يعد استمراراً لنهجهم في التشاركية والتعاون بين كافة الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأفراد لتمكينهم من المشاركة في مسيرة التنمية الشاملة.

وأضاف أن هذا المشروع يعبر عن وحدة الرؤى واجتماع العقول لتعزيز الفكر والابتكار والشراكات ووضع أسس الانطلاق لمرحلة نوعية في مسيرة النهضة الشاملة لدولة الإمارات.

وقال إن الدائرة قامت بإطلاق العديد من المبادرات والمشاريع ضمن أولوياتها الرئيسة، والتي تتمثل في تمكين قوى عاملة جاهزة لمواكبة المستقبل لحكومة أبوظبي، وتحقيق التميز في الخدمات الحكومية الرقمية، وبناء منظومة بيانات تُساهم في عملية صنع

5 مجالات لتطوير التعليم خلال الخمسين عاماً المقبلة

دبي-البيان

ركزت الاجتماعات التشاورية على تصميم 5 مجالات تركيز رئيسة تهدف إلى تطوير قطاع التعليم خلال الخمسين عاماً المقبلة، وهي: التعليم المبكر، والتعليم العام، والتعليم العالي والمحاور الممتدة، ومجال البحث والتطوير، إضافة إلى تعزيز قدرات ومشاركة الطاقات البشرية الوطنية في سوق العمل.

وأكد المشاركون أهمية تطوير مبادرات وبرامج وطنية تعزز الاهتمام ببناء المهارات في مرحلة الطفولة المبكرة، بما يضمن تحقيق نتائج عالية تنعكس على القطاعات الاجتماعية والاقتصادية وتدعم ريادة الدولة في الاستثمار في رأس المال البشري.

وتطرق المشاركون إلى أهم المتغيرات العالمية التي تؤثر على قطاع التعليم بما فيها المتغيرات التكنولوجية المتسارعة، وشددوا على ضرورة تصميم سياسات وممكنات فعالة، وأهمية بناء مهارات الطلاب في مرحلة مبكرة بما في ذلك إعداد الآباء والأمهات للمشاركة في العملية التعليمية في مراحل ما قبل التعليم المدرسي لغرس مهارات المستقبل في أبنائهم، ما يسهم في تطور النظام التعليمي ويعزز تنافسية الدولة.

كما بحث المشاركون سبل تطوير التعليم العام من خلال التركيز على مسارات أكاديمية ومهنية يتم تحديدها بشكل يتوافق مع قدرات ومواهب الطلاب وتلبي احتياجاتهم المستقبلية، وأهمية توفير نظام تعليمي مرن مرتبط باستراتيجيات إعداد رأس المال البشري مدى الحياة، مع الأخذ بالاعتبار المنافسة الدولية المتوقعة على استقطاب المهارات والمواهب العالمية، وتطوير المنظومة التعليمية لتعزز مفاهيم المواطنة العالمية، وتوظف التعليم الفردي والنهج التطبيقي، لافتين إلى أهمية إشراك مؤسسات القطاع الخاص في تصميم العملية التعليمية لتعزيز جاهزية الطلاب لسوق العمل.

سياسات وبرامج

وناقش المشاركون في الاجتماعات الفرص النوعية التي تمتاز بها دولة الإمارات في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وتقدمها في عدد من المؤشرات والتصنيفات العالمية، كما بحثوا أهم المتغيرات التي ستطرأ على أساليب عمل المؤسسات الأكاديمية والدراسات العليا وضرورة إطلاق سياسات وطنية وبرامج جديدة توائم المتغيرات العالمية وتسهم في تعزيز ريادة الدولة في هذا القطاع لتخريج أجيال من الطلاب المتميزين وتزويدهم بالمهارات اللازمة في سوق العمل المستقبلي، وتعزيز القدرات الفردية والمؤسسية في مجال البحث العلمي والابتكار.واستعرض المشاركون خطة حكومة دولة الإمارات لتعزيز منظومة التعليم التي تركز على إدخال مفهوم التعلم مدى الحياة، من خلال تحديد الفرص النوعية التي تقدمها دولة الإمارات، وإطلاق المبادرات الوطنية التي تعزز مرونة المنظومة التعليمية وتواكب استراتيجية الدولة في تطوير المؤهلات والمهارات المتقدمة، بما يتوافق مع متطلبات التنمية الاقتصادية.

توجهات

تطرق المشاركون إلى التوجهات الوطنية المستقبلية وحزمة السياسات والممكنات والبرامج الوطنية الموجهة لتعزيز مهارات المواطنين، بما يؤهلهم لوظائف المستقبل في القطاعات الحيوية، ويعزز مشاركتهم في مجالات ريادة الأعمال والعمل الحر، وسبل الاستثمار في طاقات أصحاب الهمم.

وتطرقوا إلى ستة محاور رئيسة لتحقيق التعليم الدامج وجودة الحياة في بيئات التعلم، والتحول التكنولوجي بالاعتماد على الابتكار والإنتاجية العالية، بما فيها: محور أصحاب الهمم الذي يشمل إطلاق استراتيجيات وسياسات تعزز الاحتضان والرعاية والاستثمار في الطاقات الكامنة لهم، ومحور الموهوبين الذي يُعنى بالاستثمار في المواهب على المستوى الوطني، وترشيحهم للانتساب ضمن المسارات الأكاديمية والأنشطة التي تتناسب مع مواهبهم وقدراتهم، ومحور جودة الحياة الذي يركز على بناء مجتمع متماسك منتج من خلال صياغة منظومة وطنية واعية توظف التكنولوجيا وتعزز خدمات الإرشاد الاجتماعي والنفسي والصحي والأكاديمي والمهني.

وفي محور التكنولوجيا التعليمية المتقدمة، تطرق المشاركون إلى أهمية استدامة أنظمة «التعلم عن بعد» بما يضمن دعم استمرارية التعليم في مختلف الظروف والتحديات، وضمان وصول الحلول التعليمية لكافة الطلاب وتكافؤ الفرص التعليمية، فيما يركز محور الابتكار النوعي وريادة الأعمال على خلق حراك تعليمي يرتكز على منظومة ابتكار شاملة تدفع القطاعات نحو المستقبل، إضافة إلى محور إنتاجية قطاع التعليم الذي يستهدف تحفيز الإنتاجية العالية للمؤسسات التعليمية.

بناء القدرات

واستعرضت الاجتماعات التشاورية سبل تحفيز قطاع البحث والتطوير في الدولة بما يضمن تعزيز دوره في توفير فرص اقتصادية جديدة للدولة وتفوقها، ويسهم في تعزيز التنمية المستدامة وتطوير المهارات والخبرات العالمية واستقطابها إلى الدولة، وتطوير منظومة متكاملة للبحث والتطوير والابتكار للتحول إلى اقتصاد معرفي، وتحقيق السبق في مواجهة التحديات المستقبلية.وفي قطاع تعزيز قدرات ومشاركة الطاقات البشرية المواطنة في سوق العمل، بحث المشاركون مستقبل الوظائف في العالم، وآثاره المباشرة وغير المباشرة على دولة الإمارات، التي تتمثل في ظهور مهن جديدة تعتمد على الأتمتة على حساب المهن التقليدية، وأهمية إعداد الكوادر الوطنية في مختلف المهارات الرقمية والمعرفية.

الاجتماعات التشاورية تستعرض استراتيجيات مواكبة المتغيرات

دبي-البيان

استعرضت الاجتماعات التشاورية استراتيجيات وخطط الخمسين عاماً المقبلة لمواكبة المتغيرات وإيجاد حلول مبتكرة لمختلف التحديات. وقال عبدالله علي بن زايد الفلاسي مدير عام دائرة الموارد البشرية لحكومة دبي، إن عام الاستعداد الخمسين يمثل محطة مهمة في مسيرة دولة الإمارات لوضع خطة استراتيجية موحدة، ورؤية وطنية متكاملة تجمع مؤسسات الدولة كافة لإطلاق البرامج والمبادرات التي تعزز ريادة الإمارات في الخمسين عاماً المقبلة.

وأضاف إن قيادة دولة الإمارات وضعت رؤى استراتيجية واضحة، ولديها خريطة محددة لتحقيق إنجازات عظيمة تعزز ازدهارها، وتضمن بناء مستقبل مشرق للأجيال، عبر الاستثمار في الشباب، وإعدادهم وتأهيلهم بالمهارات والمعارف التي تواكب المتغيرات المتسارعة في العالم، والعمل كي تكون الإمارات من أفضل الدول بحلول مئويتها في 2071.

وأكد أن الدائرة وبالتعاون مع الأمانة العامة للمجلس التنفيذي لإمارة دبي وجميع دوائر حكومة دبي تعمل على الارتقاء بالموارد البشرية وتجهيزها لوظائف المستقبل، وتضع الاستراتيجيات والخطط التي تسير عليها في الخمسين عاماً المقبلة لاستدامة الموارد البشرية وتأهيلها للتعامل مع التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم وتسخير نتائج الثورة الصناعية الرابعة لخدمة القطاع في الإمارة.

بناء المستقبل

وأكد أحمد جلفار مدير عام هيئة تنمية المجتمع في دبي أن التحديات التي واجهها العالم في عام 2020 عززت دور رأس المال البشري لدولة الإمارات في بناء المستقبل، ترجمة لتوجيهات القيادة لكونهم القوة الحقيقية والمحرك للتخطيط والنجاح، مضيفاً إن الاستثمار في الإنسان ركيزة

إنجازات

أكد المستشار راشد عبيد سيف الحفيتي رئيس مجلس رعاية التعليم والشؤون الأكاديمية بالفجيرة، أن دولة الإمارات تفردت بإنجازاتها الطموحة والمتميزة بمواكبة الحاضر وآفاق المستقبل، وتعزيز التكامل بين الجهات الحكومية في وضع الخطة التنموية التي شملت كافة جوانب ونواحي الحياة.وقال إن الجهات الحكومية عملت بالتعاون مع المؤسسات التعليمية في إمارة الفجيرة على وضع عدة اقتراحات، وأعدت الدراسات الخاصة بهدف المشاركة في إعداد الخطة التنموية للقطاع التعليمي في الإمارة.

وقال: النهج الذي اتبعته الدولة في وضع أفراد المجتمع على قائمة الأولويات برهن على نجاحه وأثبت أهميته في ظل الظروف التي يواجهها عالمنا في تطويق جائحة كوفيد 19 التي بينت أهمية وجود أفراد مستقرين ومتكاتفين وواعين تجاه مجتمعهم لضمان استمرار الحياة والتطور في جميع المجالات، مشيراً إلى أن البرامج والخطط للمرحلة المقبلة ترتكز على الاستثمار في رأس المال البشري وتعليمهم وحماية مختلف فئات المجتمع وتمكينها ودمجها، إضافة إلى دعم ريادة المرأة العاملة وتسخير الظروف والتقنيات لمواصلة نجاحها وتقدمها في عملها وأسرتها.

مهارات

وقال الدكتور عبدالله الكرم رئيس مجلس المديرين مدير عام هيئة المعرفة والتنمية البشرية بدبي: «تجسد الاجتماعات التشاورية للاستعداد للخمسين حرص القيادة الرشيدة على صنع مستقبل أكثر ازدهاراً للأجيال القادمة، وتزويدها المهارات التخصصية والإنسانية التي تمكّنها من مواصلة النجاح في المستقبل». وأشار إلى أن الاستعداد للمستقبل يدفعنا إلى التأمل في حجم المتغيرات في الحياة اليومية، وأساليب التعليم والعمل، والمهارات الضرورية التي سيحتاج إليها الطلاب والخبرات والمؤهلات المطلوبة في قطاعات العمل، ومدى قدرتنا كأفراد على مواكبة هذه المتغيرات وإيجاد حلول مبتكرة لمختلف التحديات.

أعتاب المستقبل

وقال الدكتور طارق سلطان بن خادم رئيس دائرة الموارد البشرية في الشارقة: «إن مجتمع دولة الإمارات يقف على أعتاب المستقبل استعداداً للخمسين عاماً المقبلة، فما تم إنجازه خلال الأعوام الماضية، يتطلب تكثيف الجهود لإنجاز ما يلي تطلعات أفراد المجتمع»، مؤكداً أن التعليم هو حجر الزاوية في عملية تعزيز رأس المال البشري في الدولة. وأضاف: «إن إنجازات مؤسسي الاتحاد، تنعكس على ما نعيشه من ازدهار وجودة حياة، وتلقي على عاتقنا مسؤولية أن نسلم الأمانة لمن بعدنا من أجيال قادمة، من خلال بناء مستقبل زاهر لهم، ورسم خطط تصل اليوم بالغد، تمهد لدولة الإمارات أن تصبح أفضل دولة في العالم، والأكثر تقدماً بحلول الذكرى المئوية لقيامها في عام 2071».

وأضاف: «عملنا في مسار التعليم ورأس المال البشري من خلال منظومة متكاملة، تساهم فيها الجهات الحكومية على المستويين الاتحادي والمحلي ويشارك فيها المجتمع، حيث ركزت الخطة على 5 محاور رئيسة، تعزز منهجيات التعلم ودور المؤسسات التعليمية والأسرة، إضافة إلى تطوير منظومة متكاملة تدعم جودة التعليم، والكفاءات الإماراتية وإعداد الموارد البشرية بالمهارات المستقبلية».

البيان ترسم رؤى 2071
شارك في تصميم الخمسين عاما المقبلة
مع البيان
تابعوا مبادرات وتحقيقات واستطلاعات ومقابلات ثرية
في الصحيفة وعلى الموقع والتطبيق والمنصات الرقمية
www.albayan.ae
@AlBayanNews
عام الاستعداد للخمسين Towards the next Fifty
الإمارات THE EMIRATES

«الضاد» 2071

حاضرة في الأبحاث العالمية
لغة التخصصات العلمية
اختبار عالمي لإتقانها

حجزت اللغة العربية مكانها ضمن الخطط الاستشرافية للخمسين عاماً المقبلة، وظهرت الحاجة إلى أن تعود لغة الضاد إلى صدارة المشهد في لغة الدراسات والأبحاث العلمية ليس على الصعيد المحلي والعربي فحسب؛ بل على الصعيد العالمي.

واستشرف مختصون عبر «البيان» رؤى وأفكاراً من شأنها نقل اللغة العربية من مجالات الدراسات المختصة باللغة أو الفروع الإنسانية والشرعية إلى فضاءات العلوم الكونية لتعود بذلك إلى سابق مجدها إبّان العصر الذهبي للحضارة العربية والإسلامية.

وبرز من بين تلك الاقتراحات تخصيص مجلات عربية لتحكيم البحوث العلمية مع الإلزام بنشرها باللغة العربية، وتأسيس مراكز وطنية وعربية لترجمة المواد العلمية في جميع المجالات إلى اللغة العربية، وتدريب الشباب على البحث العلمي باللغة العربية بشكل دقيق، وإضافة اللغة العربية ضمن مساقات التدريس في جميع التخصصات ضماناً لسلامة استخدامها كلغة للبحث العلمي، مع المطالبة بوضع خطة استراتيجية وطنية وعربية لتمهيد استخدام العربية في البحوث والدراسات العلمية في جميع المجالات والعلوم، إضافة إلى تعريب العلوم الغربية في المجامع اللغوية قبل تدريسها في الجامعات، لكي تحجز مكانتها في مقدمة القواميس العلمية.

وأكدوا أهمية إعادة النظر في سياستنا التربوية بالمدارس والجامعات لرفع شأن اللغة العربية، والعمل على جعل اللغة العربية لغة لتدريس المناهج الجامعية وفي جميع التخصصات، وحفظ المصطلحات العلمية باللغة العربية في المقررات التي تدرس باللغة الإنجليزية، والتشديد على نيل اعتراف الأوساط العلمية بالبحث العلمي المنتج بالعربية، مع التشديد على المطالبة بتخصيص اختبار عالمي لإتقانها أسوة بـ«التوفل» و«الآيلتس» في اللغات الأجنبية.

الإمارات تعيد «العربية» إلى مقدمة القواميس العلمية

يقول الأستاذ الدكتور رشاد سالم مدير الجامعة القاسمية بالشارقة: اللغة العربية لغة وطنية لكل دولة عربية، ولغة عربية موحدة لجميع العرب، ولغة يعتز بها كل المسلمين في العالم؛ ولغة تعترف بها الهيئات الدولية الكبرى، مثل الأمم المتحدة؛ لأنها من اللغات الأساسية المعتمدة فيها، لأنها تمثل لغة حضارة عظيمة في مختلف المجالات، امتدت آثارها الإيجابية قروناً عديدة، وهي قادرة بذاتها على أن تكون لغة بحث علمي في الحاضر والمستقبل، كما كانت لغة حضارة في الماضي، كتبت بها كتب الطب والصيدلة والكيمياء والفلك والفلسفة والدين والآداب وسائر العلوم والفنون.

وفي البحث العلمي يمكن أن تكون اللغة العربية حاضرة، وبقوة وبتأثير عندما نكتب بها الأبحاث العلمية، وننشرها في المجلات العلمية العالمية المحكمة، وندعم وجودها العلمي، ولا سيما في الأبحاث النظرية والإنسانية والاجتماعية والشرعية والاقتصادية مما يعد من أساسات اهتمامنا ومعارفنا من غير أن يمنع ذلك الانفتاح على اللغات العالمية الأخرى.

وقال الدكتور رشاد: يجب أن نشجع على اعتمادها في المجلات العلمية، ولا سيما المجلات التي تصدر في الإمارات عن طريق تشجيع الزملاء العلماء الباحثين على تبني الكلمة العربية في البحث العلمي؛ لأن اللغة العربية فيها من خصائص الاشتقاق والتعريب والتوسع في المعنى والكلمات، والإبداع في التعبير ما يجعل منها لغة علمية، بل تزيد على اللغات الأخرى بالمسحة الجمالية التي تضفيها على كل ما يكتب بها.

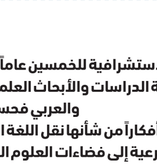
رشاد سالم

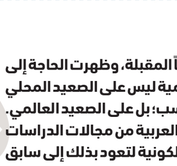
محمد عبدالرحمن

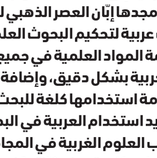
ميسون سليمان

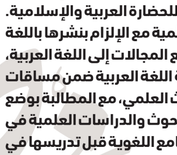
سارة لعقد

مبادرات

من ناحيته، يقول الأستاذ الدكتور محمد عبدالرحمن مدير جامعة الوصل: لم تكن اللغة العربية في يوم من الأيام بعيداً عن الهم الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة، فهي لغة الدولة والمجتمع والتعليم العام، وفي كليات العلوم الإنسانية أقسام للغة العربية وآدابها، مشيراً إلى أن القيادة الرشيدة لدولة الإمارات تسعى إلى تعزيز مكانة اللغة العربية على المستويين المحلي والإقليمي من خلال إطلاق عديد من المبادرات التي تعمل على أن تظل دولة الإمارات رائدة في مجال حماية اللغة العربية والعناية بها، وقال إن اللغة العربية تكتسب أهمية خاصة في المجتمع الإماراتي، فهي لغة القرآن الكريم، وهي الحاضنة للثقافة والهوية الوطنية.

حضور في القاموس التقني

بدورها، أوضحت الدكتورة سارة لعقد، أن اللغة العربية في مجال العلوم والتقانة ترواح اليوم بين واقع لا يعكس مكامن قوتها فرضته الظروف العالمية بمعية أبنائها، وأمل بإنعاش حضورها في عالم لغات التقنية وإعادتها إلى المكانة التي تليق بها، وبين هذا وذاك فقد كشفت لنا فترة انتشار كوفيد 19 عن نقاط الضعف التي يعانيها معلّمو اللغة العربية على المستوى الإلكتروني والتقني، حيث أظهرت هذه المرحلة المرضية أنّ الكثير من الأساتذة لا يستطيعون استعمال مختلف التطبيقات والبرامج التي تساهم في استمرار التعليم والتعلم عن بعد، إضافة إلى عدم القدرة على التمييز بين مختلف أنماط التعليم الإلكتروني، والاستراتيجيات، والطرائق التعليمية الإلكترونية التي تناسب نشاطاً لغوياً دون آخر، بالنظر إلى كون هذه النشاطات اللغوية مختلفة في طبيعتها، وكيفية تقديمها. وأكدت أهمية الوعي بضرورة تعليم اللغة العربية عن بعد، ودعوة الدول العربية بإدراكها في مختلف تخصصات العلوم الإنسانية، حتى تواكب وتستعيد مكانتها ما بين اللغات.

معضلة حضارية

وترى الدكتورة ميسون سليمان محمد المرازيق، أن اللغة العربية تعيش في معضلة حضارية نابعة من بعض متكلميها، فهم يعتقدون أن أنساقها معقّدة لا تواكب مصادر المعرفة مع العلم أنها وعاء لإنتاج المعرفة، ولذا يجب على الباحثين إدراجها في ما ينتجون من بحوث علمية منشورة تساهم في طرح الاقتراحات العلمية.

كما يجب الإفادة من التطور المعرفي التكنولوجي لتعليم اللغة العربية وذلك بعمل شراكة مع علماء البرمجيات لتطوير البرامج الآلية التي تساندها بوصفها لغة علم ومعرفة تقوم على الفكر والتفكير والتنظير، فبواسطتها يستطيع الباحث القراءة التحليلية الناقدة للأعمال، وتقييم النتائج، كما تزودهم تقنيات تساعدهم على معالجة المشكلات التي تواجههم، فهي تتضمن طرقاً وأساليب تمكن الباحث من إتقان عمله، وهذا ما يجب علينا نقله لطلاب العلم والمعرفة.

ارتقاء لمجتمعاتنا

وعدت الدكتورة مفيدة إبراهيم علي عبدالخالق أستاذة الأدب والنقد والعميد الأسبق بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر بمصر، أن أهمية إدراج اللغة العربية في عالم البحث العلمي تبرز من كون هذا المجال هو أحد أهم أسباب تقدّم المجتمعات وتطورها في جميع مناحي الحياة، وهو المصدر الرئيس للتنمية، ورفاهية الشعوب لما له من أهمية كبيرة في اقتصاد الدول وبشكل ركناً أساسياً من أركان المعرفة البشرية، وخدمة المجتمع، وخير علاج للمشكلات التي تواجه المجتمع. ولفتت إلى أن البحث العلمي ينتج أفكاراً وآراء جديدة بدورها تجد حلولاً واقتراحات مناسبة لحل الكثير من المشكلات التي يعانيها المجتمع، ويكشف أيضاً عن معلومات متعددة في الحياة، وبلورة الأفكار العلمية بغية الوصول إلى النتائج المرجوة، من خلال تسريع خطى التنمية.

استخدام في المحافل الدولية

وشدد الدكتور عبدالرحمن بن حاسن الأحمدي، على أهمية اعتراف الأوساط العلمية بالبحث العلمي المنتج باللغة العربية تقوية لمكانتها، وتوسيع دائرة استخدامها في المحافل الدولية ذات الصلة بالبحث العلمي، وأن تستعيد المؤسسات الاقتصادية ثقتها بقيمة نتائج الأبحاث المنجزة باللغة العربية، وكفاءتها في البحث والتطوير والابتكار، ودورها في تحسين المستوى الاقتصادي للمجتمع العربي والرفع من جودته.

تفعيل دور مجامع اللغة

شدد الدكتور عثمان أنجاي، على ضرورة تفعيل دور مجامع اللغة العربية لتولي مهمة تعريب العلوم الغربية قبل تدريسها في الجامعات، وأن تقوم بتشجيع الشباب على الاهتمام باللغة الفصيحة منذ نعومة أظفارهم، وأن تقوم الدول بالمؤتمرات على مستوى العالم العربي حول هذا الموضوع، وأن تضع مكافآت للطلبة الذين يلتحقون بتلك التخصصات بعد تعريب كتبها

وأوضح أن العلوم الحديثة أو الحصرية والبحث العلمي في أي مجتمع تكتب بلغتها، على سبيل المثال لا الحصر، فرنسا تدرس العلوم كلها باللغة الفرنسية وكذلك الصين باللغة الصينية واليابان باللغة اليابانية وكوريا باللغة الكورية وإسبانيا باللغة الإسبانية، فعلينا نحن العرب أن نتكاتف وننتهج النهج ذاته لإصدار أبحاثنا باللغة العربية.

ولفت إلى أن المجتمع العربي ينظر لمن يتحدث باللغات الغربية وخاصة الإنجليزية منها على أنه مثقف، ويؤمنون بأن اللغة العربية هي لغة التراث لا يصلح أن تكون لغة لتدريس الطب أو الهندسة أو التكنولوجيا الحديثة، ونسوا أو تناسوا أن كتاب الطب لابن سينا الذي يرجعون إليه في مكتباتهم العريقة مكتوب باللغة العربية.

لا ترقية أكاديمية إلا بنشر بحث بـ«العربية»

أفاد الدكتور إياد عبد المجيد أستاذ جامعي محاضر في الجامعة القاسمية، بأن اللغة العربية هي لغة البحث العلمي على مستوى الكليات الإنسانية في عموم الوطن العربي، إنما تشترط الكليات العلمية نشر بحوثها باللغات الأجنبية، موضحاً أن المجلات الأكثر تحكيماً ومصداقية هي في الغالب أجنبية وخاصة في مجال البحث العلمي، لذلك يستوجب على الدول العربية أن لا ترقي أساتذتها إلا إذا نشر بحثه العلمي باللغة العربية في مجلة محكمة علمية، ما يتطلب منا الإشراف على المجلات والجهات العربية التي تنشر الأبحاث العلمية، ومن ثم إلزامها بالنشر باللغة العربية حتى لو كان البحث مكتوباً باللغة الأجنبية فعليها أن تشترط ترجمته للغة العربية للارتقاء بلغتنا والمحافظة عليها. ولفت إلى أن اللغة العربية تحظى باهتمام كبير في دولة الإمارات سواء على المستوى التعليمي أو الأكاديمي، ولكن لا تزال المدارس بحاجة إلى التركيز على القرآن الكريم والشعر العربي، وخاصة أن بعضها أغفى معيار الحفظ للقرآن والقصائد، ما أسهم في فقدان الطلبة لمهارة الحفظ التي تمدهم بالمخزون اللغوي والكلمات والمفردات، فضلاً عن إغفال الأسئلة المقالية التي كانت تحث الطالب على التفكير.

إياد عبد المجيد

حماية «العربية» مسؤولية قومية

أكد دكتور عاطف عباس عبد الحميد زميل الجمعية العربية الألمانية لعلماء العلوم التطبيقية والأدبية، واستشاري تحليل نظم المعلومات وتقنية البث الإلكتروني المسموع بأكاديمية جرناس للتدريب والاستشارات الإدارية في أبوظبي على أهمية أن تقوم الدول العربية بإعادة النظر في سياستها اللغوية في الجامعات والمعاهد العليا والبحث العلمي لتفعيل لغتنا العربية، وذلك من خلال وضع استراتيجيات وخطط لتطوير اللغة العربية. مشدداً على ضرورة أن يشعر كل طالب وأستاذ ومتخصص مسؤول وغير مسؤول أن حماية العربية مسؤولية قومية.

عاطف عبد الحميد

مناهج فاعلة
للتغلب على عقبات تعلّم «العربية»

أكد الدكتور علي بن تميم، رئيس مركز أبوظبي للغة العربية، ضرورة الحرص على وضع مناهج عمل فاعلة للتغلب على ما تعانيه اللغة العربية من مشكلات وعقبات في العملية التعليمية بمختلف مراحلها.

ويرى أنه قبل الحديث عن تعريب العلوم لابدّ من إعداد بنية فكرية منهجية وعملية قادرة على استثمار ما في اللغة العربية من طاقات والتعرف إلى مستويات التعليم، للوصول إلى منهج فاعل. ويوضح أيضاً أهمية الاعتناء بتعزيز مكانة وحضور اللغة العربية في شتى مفردات وجوانب الحياة بالمجتمع، بحيث تكون فاعلة ومؤثرة في صون مرتكزات الهوية وتحصين فكرنا والارتقاء به، إذ يقول: إن اللغة ليست أداة منفصلة عن الفكر، فهي الوعاء الخاص به، وهي صانعته وبانية العلاقات بين معطياته، فاللّغة، كما يرى الكثير من اللسانيين، ليست وسيلة للتعبير عن الأفكار، كما ينبغي التنبه لدور اللغة في صناعة الهوية الوطنية الجامعة، التي تعد منطلقاً لقوة الأوطان ومنعتها، من خلال بناء المنظومة المجتمعية والعلمية والنفسية والروحية التي تسهم اللغة في بناء العديد من مقوماتها. ويضيف:

أما عن إعادة تفعيل دور اللغة العربية ومكانتها في التعليم الجامعي، فينبغي أن نشير في هذا السياق إلى أنّ التعليم الجامعي في العالم العربي يكاد ينقسم إلى قسمين، قسم يستخدم اللغة العربية، وهو ما يحدث في عالم الدراسات الإنسانية عموماً كالتاريخ وعلم الاجتماع والعلوم السياسية والشريعة والعلوم التربوية، وقسم آخر يستخدم اللغات الأجنبية، الإنجليزية أو الفرنسية، وهو ما يحدث في الطب البشري العام وطب الأسنان والصيدلة والزراعة والهندسة والعلوم الطبيعية المختلفة. وقد دار سجال واسع في العالم العربي حول مسألة تعريب التدريس الجامعي.

علي بن تميم

ويصرف النظر عن هذا الجدال الذي لايزال مستمراً منذ ما يربو على نصف قرن، فإنه علينا أن نعي ما تعانيه اللغة العربية في التدريس في مختلف مراحلها. فقبل الحديث عن تعريب العلوم لابدّ من إعداد بنية فكرية تشمل المنهاج المعد على نحو علمي، القادر على استثمار ما في اللغة من طاقات والعرف بمستويات التعليم ومتطلباته. وختم علي بن تميم حديثه: وفي الواقع، إن دولة الإمارات لم تكتف بالتنظير على هذا الصعيد، بل أطلقت المبادرات لاستنهاض الهمم واستئناف الحضارة، كما فعل صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، فخير مثال على ذلك عنايته بالبحث العلمي وتنمية القراءة وتعزيز اللغة بمبادرات تقديرية وتشجيعية، ولعل «تحدي القراءة العربي» وجائزة اللغة العربية خير مثال على ذلك، كما نرى أن الإمارات مستمرة في ذلك عن طريق مبادرات عدة.

استراتيجية وطنية وعربية لتمهيد طريق البحث بـ«لغتنا الأم»

قال الدكتور عيسى صالح الحمادي، مدير المركز التربوي للغة العربية لدول الخليج، إن أولوياتنا في النهوض باللغة العربية هو استئناف اللغة العربية كلغة عالمية للبحث العلمي في جميع المجالات كما كانت سابقاً في العصور الوسطى، مطالباً بإعادة النظر في وضع خطة استراتيجية وطنية وعربية، الهدف منها هو أن تكون هناك إجراءات واقعية يتم تنفيذها لكي تمهد الطريق للباحث من الشباب والأجيال المعاصرة الاستعانة بتلك الإجراءات في استخدام اللغة العربية في البحوث والدراسات العلمية في جميع المجالات والعلوم، كتأسيس مراكز وطنية وعربية للترجمة. وأكد أهمية إضافة اللغة العربية بقواعدها وفروعها ضمن مساقات التدريس في جميع التخصصات ضماناً لسلامتها في استخدامها كلغة للبحث العلمي في جميع المجالات التخصصية العلمية، وإن كان ولابد أن يتم إلزام الأكاديميين بشهادة خاصة لإتقان اللغة العربية كما هي الحال في (التوفل) أو (الآيلتس) بالنسبة للغة الإنجليزية.

وقال، إن اللغة العربية تحتاج فقط إلى خطة استراتيجية وطنية وعربية رصينة تتضمن مبادرات وإجراءات جادة، وبذلك سوف تكون لغة قوية للبحث العلمي، فاللغة العربية قوية بذاتها تحتاج فقط إلى خطة استراتيجية قوية للتنفيذ فقط، والسؤال الذي يفرض نفسه أيضاً هل الدول المتقدمة مثل ألمانيا واليابان وغيرهما تطورت ومازالت باللغة الإنجليزية والأجنبية أم حريصة على لغتها، بل قامت بسن قوانين صارمة لاستخدام لغتها في البحث العلمي والتقدم والتطور في جميع المجالات.

عيسى الحمادي

مبادرات لتعزيز حضور لغتنا في الفضاء الرقمي

شدد مثقفون وأكاديميون، على أن تعزيز مكانة اللغة العربية وصونها وتقوية إمكاناتها لتكون مؤثرة وحاضرة بقوة في مفردات حياتنا ومجالاتها، يجب أن يكون جانباً وجزءاً جوهرياً في بنية ومكون خطط واستراتيجيات العمل الخاصة بـ«الاستعداد للخمسين» في دولة الإمارات.

وترى الكاتبة والمستشارة التربوية، فاطمة الدربي، أنه يجب الإفادة من التطور التكنولوجي لتعزيز مكانة اللغة العربية، وكذا بجدر الحرص على تقوية وتوسيع مستويات حضورها في الاستخدامات بهذا المجال، مشيرة إلى أنه لا بد من تبني مشروعات ومبادرات عمل متكاملة على هذا الصعيد، تركز على ترجمة العلوم من اللغات الأخرى إلى لغة الضاد، لأن الترجمة المفتاح الأساسي للنهوض بمجال البحث العلمي باللغة العربية. وتتابع الدربي: علينا الالتفات بشكل خاص إلى مناهجنا الدراسية والتربوية منذ المراحل الأولى للتعليم بحيث تكون اللغة العربية فيها مؤثرة ولها الدور الأقوى والأفعل لتترك وعاء للعملية التعليمية والفكرية في كافة التخصصات، وبحيث يستمر الأمر كذلك حتى التعليم العالي، وهذا طبعا يجدر أن يكون مدروساً بدقة ويقوم على منهج تخطيط براعي قدرات الطلاب وطاقاتهم والتقويم المستمر للمناهج والعناية بكفاءات ومهارات المعلمين بشأن اللغة العربية. كما ينبغي وضع خطط للإفادة من التطور التكنولوجي لهندسة اللغة ومحاولة تطوير مفرداتها وتعريبها لتوائم حاجات العصر، ولا بد من عمل الجهات الحكومية المسؤولة على إقرار منهج عمل خاص بالدخول في شراكة علمية جادة بين علماء اللغة العربية وعلماء الحاسوب والبرمجيات، بغية تطوير آليات التحكم الآلي باللغة العربية، ومن ثم السعي إلى إنتاج المعرفة والنشر بها لفرضها بوصفها لغة علم ومعرفة وفكر وثقافة.

ولا بد من إنشاء قاموس تاريخي للغة العلمية العربية، وأعني إنجاز قاموس تاريخي للمفاهيم العلمية في اللغة العربية. مسؤوليات ومراحل

إبراهيم الحوسني

فاطمة الدربي

فتحية النمر

عائشة الشامسي

بدورها، تبين الدكتورة عائشة الشامسي، أستاذ النقد والأدب، أهمية أن تركز كافة محاور الخطط والتوجهات الخاصة بالنهوض بمكانة اللغة العربية وتقوية حضورها ومكانتها في إطار خطط عمل «الاستعداد للخمسين»، على بذل الجهود لتمهيد الدروب وإقرار القوانين التي تكفل الاعتراف بها لغة أساسية في البحث العلمي، محلياً وعالمياً. وأن تتلافى الخلل في واقع كون اللغة العربية لا تستعمل إلا في بعض الأبحاث في العلوم الشرعية وبعض حقول العلوم الإنسانية والاجتماعية، أي ليست معتمدة لغة عامة للعلوم والبحوث العلمية.

أساس

«تحفيز خريجي اللغة العربية وتوفير فرص العمل لهم، ركيزة أساسية في إطار تعزيز حضور اللغة العربية ومكانتها في سياق الاستعداد للخمسين». هكذا هو الجوهر الأساسي في مناهج العمل، برأي الأديبة الإماراتية فتحية النمر، في تعزيز مكانة اللغة العربية ضمن استراتيجيات وخطط العمل الخاصة بـ«الاستعداد للخمسين»، حيث تقول: يجب استحداث وظائف جديدة لخريجي اللغة العربية، غير التدريس.. وعلينا إقرار برامج حكومية رسمية لرفع شأن اللغة العربية وتعزيز علاقة أبنائنا بها، منذ نعومة أظفارهم، إضافة إلى أهمية وضع آليات اختيار لدى وزارة التربية تلزم بها المدارس لاختيار مدرسين أكفاء يدركون قواعد اللغة وأساسيات تعليمها ويرغبون الطلاب في دراستها منذ البداية، وربط اللغة بكل ما يحيط بالطالب في منزله وبين زملائه وأقرانه، ولا ننسى هنا ضرورة تكثيف المسابقات المتخصصة في اللغة العربية التي تعزز مكانتها عملياً.

خطط عمل

يشدد الدكتور إبراهيم الحوسني، الأستاذ في كلية الإعلام- جامعة عجمان، على أهمية تعزيز حضور اللغة العربية من خلال التطبيقات التقنية العصرية المتنوعة الاستخدام والأغراض، والتي أثر انتشارها واعتمادنا لها، وهي بالانجليزية، سلباً، على استخدام اللغة العربية. وأيضاً هناك ضرورة، برأيه، لتبني خطط عمل لتطبيق مقترحات طرح التوفل أو الآيلتس العربي للقبول في الكليات والجامعات والتوظيف أيضاً، الأمر الذي يحتاج تكاتف جهود كافة الجهات.

رؤى وأفكار

01 منح شهادة خاصة بإتقان «العربية» أسوة بـ«التوفل» أو «الآيلتس».

02 اختبار مهارات وإمكانات المدرسين في اللغة العربية قبل توظيفهم.

03 تأسيس مراكز وطنية وعربية لترجمة جميع مجالات الأبحاث إلى العربية.

04 إنشاء قاموس تاريخي عربي للغة العلمية.

05 تخصيص مجلات عربية لتحكيم البحوث ونشرها بالعربية.

06 تخصيص مختبرات خاصة بالأبحاث باللغة العربية.

07 إضافة اللغة العربية ضمن مساقات التدريس في جميع التخصصات.

08 تفعيل دور مجامع اللغة العربية لتعريب العلوم الأجنبية.

09 العمل على جعل العربية لغة لتدريس المناهج الجامعية وفي جميع التخصصات.

10 حفظ المصطلحات العلمية باللغة العربية في المقررات التي تدرس باللغة الإنجليزية.

11 التشديد على نيل اعتراف الأوساط العلمية بالبحث العلمي المنتج باللغة العربية.

12 توسيع دائرة استخدامها في المحافل الدولية ذات الصلة بالبحث العلمي.

13 دعم المؤسسات الاقتصادية لتستعيد ثقتها في قيمة نتائج الأبحاث المنجزة باللغة العربية.

14 تكثيف وتنويع المسابقات الفكرية والمعرفية المتخصصة التي تعتمد اللغة العربية.

15 دعم خريجي تخصصات اللغة العربية واستحداث وظائف متنوعة لهم لا تقتصر على التدريس.

16 تنظيم مؤتمرات على مستوى العالم العربي لإحياء استخدام العربية لغة للتدريس.

17 تنمية شعور الطلبة والمدرسين العرب بمسؤولية حماية لغتهم الأم.

18 إعداد بنية فكرية منهجية وعملية قادرة على استثمار ما في العربية من طاقات.

19 الدخول في شراكة علمية جادة بين علماء اللغة العربية وعلماء الحاسوب والبرمجيات لتطوير آليات التحكم الآلي باللغة العربية.